مجلة الباحث العربي
Arab Researcher Journal
ISSN: 2709 – 0647/DOI: 10.57072
المشاع الإبداعي: CC BY 4.0 License
مجلد 2 عدد 1 (2021)

لمحات من حياة أيقونة القضاء والفقيه القانوني

ومشرّع أهم القوانين للدول العربية الأستاذ الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري

Glimpses of the icon's life of the judiciary and jurist the legislator of the most Important laws for the Arab States Prof. Dr. Abdel Razak Ahmed Al-Senhouri

المحامي سلام عادل الحاتمي، محامٍ – عضو في نقابة المحامين العراقيين جمهورية العراق
Mr. Salam Adel AlHatemi, Lawyer - Member of Iraqi Bar Association Republic of Iraq
http://doi.org/10.57072/ar.v2i1.33

نشرت في 2021/06/1

ولد عبد الرزاق بن أحمد الملقب بالسنهوري في مدينة الإسكندرية بمصر في اليوم المصادف الحادي عشر من شهر آب من سنة ألف وثمانمائة وخمس وتسعين لأب كان يعمل موظفاً بدرجة وظيفية بسيطة في المجلس البلدي للمدينة المذكورة، وتشاء الاقدار أن يرحل هذا الوالد عن الدنيا ويترك طفله دون أن يكمل الخامسة من العمر مع ست أشقاء آخرين من البنين والبنات، وعلى الرغم من الظروف القاسية التي واجهتها أسرته إلاّ أن عبد الرزاق دخل الكتاب فحفظ القران الكريم وهو بسن الطفولة ثم دخل المدرسة الابتدائية، مدرسة راتب باشا بالإسكندرية ثم واصل دراسته الثانوية في مدرسة العباسية فتخرج منها بتفوق إذ كان ترتيبه الثاني على جميع طلاب الدراسة الثانوية في عموم مصر.

وعقب حصوله على شهادة الدراسة الثانوية غادر مدينة الإسكندرية إلى القاهرة لدراسة الحقوق والعلوم القانونية في مدرسة الحقوق التي تحولت في سنة 1925 لكلية الحقوق – جامعة فؤاد الأول التي اعيد تسميتها إلى جامعة القاهرة بعد ثورة 1952، وبعد أن أكمل السنة الأولى في دراسة القانون بالقاهرة تمكن من الحصول على وظيفة في قسم مراقبة الحسابات بوزارة المالية المصرية مما اضطره إلى تغيير نظام دراسته من طالب منتظم إلى طالب منتسب وقد كانت في حينه جميع المناهج الدراسية لمدرسة الحقوق تدرس باللغة الإنجليزية.

وفي السنة الدراسية 1916–1917 تخرج عبد الرزاق السنهوري من مدرسة الحقوق وحصل على شهادة الليسانس وكان ترتيبه الأول على دفعته وعقب تخرجه تم تعيينه وكيلاً للنائب العام في مركز مدينة المنصورة.

وعندما قام الشعب المصري بثورته الشاملة عام 1919 والتي كان أحد رموزها الزعيم سعد زغلول فقد شارك عبد الرزاق السنهوري فيها وكان له دور فعال ومؤثر في توهج هذه الثورة الشعبية وقد تزعم جموع الموظفين الذين شاركوا لنصرة هذه الثورة مما أثار ضده غضب المحتلين الانجليز فأوعزوا بإبعاده عن مدينة المنصورة ونقله إلى أسيوط في منطقة صعيد مصر وهناك أيضاً تمت ملاحقته؛ إذ لم يمكث في وظيفته بأسيوط سوى مدة زمنية قليلة فتم ابعاده عن وظيفته القانونية وفقد بذلك مركزه كنائب للادعاء العام إذ جرى تحويله إلى التدريس في مدرسة القضاء الشرعي، التي كانت ترتبط بإدارة الأزهر الشريف وهي تُعدّ من المدارس ذات الأهمية البالغة إذ يتخرج منها القضاة الشرعيون. ويذكر أن العلامة محمد عبده هو من طرح فكرة تأسيس هذه المدرسة ثم تبنى هذه الفكرة الزعيم سعد زغلول الذي أدى دوراً فعالاً في تأسيسها مما اضطر الخديوي بعد معارضة شديدة إلى اصدار الامر الخديوي في 25 فبراير من عام 1907 بإنشاء هذه المدرسة –مدرسة القضاء الشرعي– لتتولى تخريج القضاة ورجال الإفتاء والأعضاء في المحاكم ووكلاء الدعاوى أي المحامين وكتبة المحاكم.

وعند مباشرة عبد الرزاق السنهوري لعمله في هذه المدرسة فقد زامل أساتذة كباراً فيها منهم الشيخ عبد الوهاب خلاف وأحمد

استلم البحث في 2021/05/6 قبل للنشر في 2021/05/15

إبراهيم وعبد الوهاب عزام وأحمد امين وغيرهم من القامات العلمية المعروفة في مصر، ومن تلامذة هذه المدرسة البارزين الشيخ محمد أبو زهرة.

غير أن السنهوري لم يمكث في مهمته التدريسية في مدرسة القضاء الشرعي سوى سنة واحدة إذ غادر مصر بعدها إلى فرنسا عام 1921 لمواصلة الدراسات العليا في جامعاتها فأقام في باريس لدراسة القانون الدولي العام في معهد القانون الدولي في جامعة باريس ثم انتقل بعد ذلك إلى ليون في فرنسا نفسها لإكمال دراسته العليا فقد حصل فيها على شهادة الدكتوراه في الحقوق وقد تتلمذ على يد الفقيه القانوني لامبير في جامعة ليون الذي أشرف على اطروحته الموسومة بـ (القيود التعاقدية على حرية العمل – المعيار المرن والقاعدة الجامدة) التي عدَّت في حينه من افضل الأطاريح في علوم القانون. هذا فضلاً عن أن السنهوري كان في الوقت نفسه يعد أطروحة دكتوراه أخرى في العلوم السياسية وكان محور هذه الأطروحة هو التلاقي الإسلامي والوحدة الإسلامية، وكانت هذه الاطروحة بعنوان (الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية) وقد نال عليها شهادة دكتوراه من جامعة ليون أيضاً في سنة 1926.

ثم عاد بعد ذلك إلى بلاده فمارس التدريس بكلية الحقوق – جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حالياً) وتخصص في تدريس القانون المدني وعلومه لطلبة هذه الكلية التي كانت في حينه تعد من أهم كليات الحقوق والقانون في الدول العربية وفي عموم دول الشرق وكان السنهوري مدرساً متفوقاً ولامعاً ومحبوباً من قبل زملائه أساتذة ومدرسي هذه الكلية ومن طلبتها.

كما أنه خلال تلك الحقبة ألفَ كتباً مهمه في العلوم القانونية عدَّت من ضمن المناهج التدريسية لكلية الحقوق ومن هذه الكتب كتاب أصول القانون – كتاب المدخل لدراسة علوم القانون، وكتاب نظرية العقد كمصدر مهم من مصادر الالتزام في القانون المدني وكتاب عقد الايجار وهو من مفردات مادة القانون المدني التي تدرس في كلية الحقوق.

أن السنهوري رحمه الله كان أستاذاً مقتدراً في الدراسات القانونية وخاصة في علوم القانون المدني، وقد كان مؤمناً برسالته العلمية وقد كرس حياته للعلوم القانونية.

وفي عام 1934 قام السنهوري بإنشاء جمعية تحت مسمى جمعية الشباب المصريين، وهي جمعية ذات إطارٍ قانوني تضم مجموعة من الشباب وهم طلبة كلية الحقوق هدفها نشر الوعي القانوني في المجتمع المصري، وكثيراً ما كان السنهوري خلال أوقات الاستراحة يخرج من مبنى كلية الحقوق إلى الحديقة التي تعرف باسم حديقة الأورمان القريبة من مبنى جامعة القاهرة وكلية الحقوق في الجيزة فيلتقي به الطلبة وأغلبهم من أعضاء جمعية الشباب المصريين، وكثيراً ما كانت هذه اللقاءات تتكرر بين السنهوري وأولئك الطلبة.

وذات مرة قد سأله أحدهم: ما رأي أستاذنا في اشتغالنا نحن الطلبة بالسياسة والأعمال السياسية فأجابه السنهوري لا أحب أن يشتغل الطلبة بالسياسة لكني أشجعهم على أن يشتغلوا بالوطنية بل أحتّم أن يشتغلوا بها.

وكانت فكرته عن كيان هذه الجمعية الطلابية الشبابية، أن الشبان المصريين هم وطنيون في إطار حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه والافتخار بوطنيتهم ويبقون كذلك حتى نهاية مرحلة الدراسة، فإذا تخرجوا وأنهوا دراستهم فهم أحرار في أن يصرفوا طاقاتهم الوطنية في أية حياة يسعون إليها.

وقد ارتابت الحكومة المصرية في حينه من وجود جمعية الشبان المصريين وعدَّتها ذات اتجاهات وانشطة سياسية معادية لذلك قررت فصل الدكتور عبد الرزاق السنهوري من مهنته التدريسية بكلية الحقوق وطرده من الجامعة في سنة 1934 لإبعاده عن الطلبة فاضطّر إلى ممارسة مهنة المحاماة على الرغم من أنه لا يرغب فيها ولا يستهويها ولذلك لم يستمر في عمله كمحامٍ إلاّ شهور معدودة.

عندما تولى المرحوم ياسين الهاشمي رئاسة الوزراء للمرة الثانية في العراق خلال شهر آذار (مارس) من سنة 1935، والمعروف عن الهاشمي أنه ذو اتجاه قومي وكان يسعى لتعزيز حركة التحرير في الأقطار العربية والتي كانت تحت هيمنة الاستعمار الأوروبي

في حينه كما أنه ساند الثوار في فلسطين ضد الاستعمار البريطاني الذي يعد ويهيئ لاغتصاب فلسطين من قبل العصابات الصهيونية الوافدة.

كما أنه فتح أبواب العراق للأحرار والمجاهدين العرب وخاصة أبناء القطر العربي السوري، ويذكر أن من ضمن القادة العرب المناوئين للاستعمار الذين استقبلهم العراق في تلك المرحلة الزمنية النضالية المرحوم شكري القوتلي الذي أصبح لاحقاً رئيساً للجمهورية السورية بعد تحرر سوريا من سيطرة الاستعمار الفرنسي والذي وقع اتفاقية الوحدة مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة التي ضمت سوريا ومصر.

إن المرحوم ياسين الهاشمي سعى إلى التقارب والتعاون مع الأشقاء العرب وخاصة الأشقاء المصريين وقد حرص على أن يكون للأساتذة والعلماء المصريين دور فاعل في نهضة العراق والارتقاء به وخاصة في مجال التعليم والتدريس بكل مراحله خلال تلك الحقبة التي مر بها العراق فأوعز إلى المرحوم صادق البصام وزير المعارف، التوجه إلى مصر للتواصل مع الأساتذة المصريين سواء المعلمين أو المدرسين وحتى الأساتذة الجامعيين. وفي القاهرة تم الاتفاق مع الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري للقدوم إلى بغداد لكي يقوم بالإشراف على مدرسة الحقوق العراقية وتطويرها، ويذكر أن هذه المدرسة، مدرسة الحقوق كانت قد أسست في بغداد سنة 1908م عندما كان مرتبطاً بالدولة العثمانية، وعندما احتل البريطانيون العراق أوقفت قوات الاحتلال الدراسة في مدرسة الحقوق العراقية لسنوات عدة وقد اعيد افتتاحها مرة أخرى بتاريخ 23 آب/أغسطس/1921 بعد استقلال العراق وعندما قدم الدكتور السنهوري إلى العراق ومعه ثلاثة من أساتذة القانون المصريين وهم الأستاذ زهير جرانة الذي تولى تدريس مادة القانون الدستوري لطلبة الحقوق في بغداد، والأستاذ عبدة حسن الزيات الذي درَّس مادة تاريخ القانون حتى أنه أول باحث عربي ألَّف كتاباً في تاريخ القانون العراقي تناول فيه شريعة الملك البابلي الشهير حمورابي ومازال هذا الكتاب يعد من المراجع المهمة في دراسة هذه الشريعة الخالدة. فضلاً عن أن الأستاذ عبده حسن الزيات تولى تدريس مادة القانون الدولي لطلبة الحقوق في بغداد إضافة إلى اختصاصه في تدريس تاريخ كما مرّ ذكره، ومن الأساتذة المصريين المرافقين للمرحوم السنهوري في رحلته هذه إلى العراق فضلاً عن المذكورين هو الأستاذ حسين فهمي الذي اختص بتدريس مادة العلوم المالية وأحكامها القانونية للطلبة العراقيين في مدرسة الحقوق.

أما الدكتور السنهوري نفسه فقد تولى منصب العمادة بعد أن تم استبدال مدرسة الحقوق العراقية وتطويرها من قبله والأساتذة الذين معه لتصبح كلية للحقوق إضافة إلى استبدال منصب رئيس مدرسة الحقوق إلى منصب عميد كلية الحقوق وهو أول عميد لكلية عراقية وهي كلية الحقوق التي صارت نواة لجامعة بغداد التي أسست فيما بعد.

وبذلك يعد الدكتور عبد الرزاق السنهوري أول عميد لهذه الكلية وقد باشر مهماته الرسمية فيها خلال العام الدراسي 1935–1936 ووضع نظاماً قانونياً لها بعد أن اكتسبت هذه الصفة وحولها من مدرسة حقوق إلى كلية للحقوق والدراسات القانونية، وهذا النظام يعد النظام التأسيسي ذا الرقم 8 لسنة 1936 وكان على غرار النظام القانوني لكلية الحقوق المصرية (كلية حقوق جامعة القاهرة) التي سبقت الكلية العراقية في التأسيس إذ أنها أول كلية حقوق عربية وزيادة على ذلك قام السنهوري بتعديل وإصلاح المناهج الدراسية واعتمادها بما يتلاءم ويناسب وضع الكلية الحقوقية الجديد وبجانب المهمات الإدارية في الكلية التي تولاها السنهوري فإنه أيضاً زاول مهنة التدريس فدرس لطلبة الحقوق العراقيين مادة المدخل واصول القانون وكذلك تولى تدريس مادة القانون المقارن، ويذكر أن هذه المادة لم تدرس سابقاً للطلبة في بغداد قبل قيام السنهوري بتدريسها لهم.

زيادة على ذلك ألَّف السنهوري وهو في العراق كتابين أحدهما في علم أصول القانون والثاني في أحكام القانون المدني وقد تم اعتماد الكتابين المذكورين ضمن المناهج الدراسية لكلية الحقوق العراقية.

وأيضاً جعل السنهوري مدة الدراسة في كلية الحقوق العراقية أربع سنوات بعد أن كانت مدة الدراسة اقل من ذلك بسنة واحدة، ويمنح الطالب المتخرج شهادة الليسانس في العلوم القانونية التي سميت بعد ذلك بشهادة البكالوريوس بدلاً من الليسانس أن كلية الحقوق

العراقية التي طورها الدكتور السنهوري ومعه الأساتذة من العراقيين وأشقائهم الذين جاؤوا من مصر وجعلوا منها كلية ذات مكانة علمية مرموقة حتى أنها صارت نواة لجامعة بغداد التي أسست لاحقاً والتي تعد الجامعة الثانية بالوطن العربي في حينه بعد جامعة القاهرة.

وخلال وجود المرحوم السنهوري في العراق كعميد لكلية الحقوق طلب إليه رئيس الوزراء العراقي المرحوم ياسين الهاشمي إعداد مشروع لقانون مدني عام لإقراره وتشريعه ليحل محل مجلة الأحكام العدلية العثمانية النافذة آنذاك والتي كانت أحكامها تطبق في العراق منذ كان تابعاً للدولة العثمانية وكانت أحكام هذه المجلة مستقاة من الأحكام العامة للشريعة الإسلامية السمحة على وفق مذهب سيدنا ابي حنيفة (رحمه الله).

وفعلاً وضع السنهوري بعض أحكام القانون المدني وخاصة أحكام عقد البيع، غير أن مشروع القانون المدني العراقي لم يستكمل في حينه ولم ينجز من أحكامه إلاّ جزء يسير وقد تعطل لسنوات عدة.

أن الدكتور السنهوري خلال اقامته في بغداد كان قد انجز للحكومة العراقية تعديل قانون أحكام العشائر العراقية بطلب من وزير العدل العراقي ويذكر أن أصل هذا القانون قد شرع من قبل الانجليز عندما كان العراق تحت إمرة وسيطرة الاحتلال البريطاني غير أن التعديلات التي وضعها السنهوري لم يتم إقراراها ولم تشرع، إذ عارضها في حينه وزير الداخلية العراقي وعموماً فإن هذا القانون الخاص بالعشائر والنظم العشائرية في العراق قد ألغي كلياً بعد قيام ثورة الرابع عشر من تموز سنة 1958.

وفي نهاية السنة الدراسية 1935–1936م التي كان خلالها الدكتور السنهوري عميداً لكلية الحقوق العراقية واستاذاً فيها غادر العراق عائداً إلى مصر لإصابة والدته بمرض ثم توفيت به بعد ذلك، وأن الحكومة المصرية التي كانت ناقمة عليه قد حلت وابعدت عن السلطة في مصر وحلت محلها حكومة جديدة فأعادت السنهوري إلى السلك الجامعي في بداية السنة الدراسية 1936–1937م وقد عين عميداً لكلية الحقوق في الجامعة المصرية.

ويذكر عن الدكتور السنهوري أنه قد استصحب معه بعضاً من الطلبة العراقيين المتفوقين دراسياً عند مغادرة العراق لإكمال الدراسات العليا في كلية حقوق القاهرة ومن هؤلاء من أصبح أستاذاً لامعاً بعد ذلك، ومنهم الأستاذ الدكتور صلاح الدين الناهي والأستاذ محمد طه البشير والأستاذ عبد الرحمن البسام والأستاذ عبد الرحمن حمود واخرين من أساتذة واعلام القانون في العراق.

وبعد مغادرة السنهوري عائداً إلى مصر بقيت علاقته بكلية الحقوق العراقية قائمة ووثيقة وبخاصةٍ مع الأساتذة المصريين إذ كان بعض منهم من بقي يمارس التدريس فيها بحسب الاختصاصات القانونية وفي ضوء المناهج الدراسية المقررة فيها، كما أن بعضهم من تولى إدارة هذه الكلية ومنهم الدكتور محمود عزمي وهو ثاني عميد مصري إذ أنه أعقب الدكتور السنهوري في منصب عميد كلية حقوق العراق وكانت عمادته خلال السنة الدراسية (1936–1937) كما شغل القاضي المصري عبد الحميد الوشاحي منصب عمادة الكلية نفسها خلال السنة الدراسية (1940–1941) وأعقبه أيضاً الدكتور المصري حامد زكي ليكون عميداً للكلية نفسها خلال السنة الدراسية (1942–1943) وبعده تولى الأستاذ عبد الحكيم الرفاعي وهو أيضاً من الأساتذة المصريين الذين تولوا عمادة كلية الحقوق العراقية خلال الأعوام الدراسية (1944–1947) وكذلك كان الأستاذ المصري الدكتور محمد عبد الله العربي عميداً لنفس الكلية العراقيين ولمرتين، المرة الأولى خلال السنة الدراسية (1948–1949) ثم ذهب بعدها ببعثة إلى أوروبا وعاد مرة أخرى للعراق ليشغل منصب عميد الكلية نفسها وللمرة الثانية خلال مدة السنوات الدراسية (1952–1955).

لقد ترك هؤلاء الأساتذة من أبناء مصر أثراً مهماً في تاريخ هذه الكلية بالذات وفي التاريخ العراقي المعاصر بصورة عامة مما ينجم عنه اعتزاز وتقدير العراقيين أبناء شعب الرافدين اتجاه إخوانهم العرب وبالذات أبناء مصر ولعل الأثر البالغ في الود والاحترام والتقدير ما نجده متجسداً في الاعتزاز بالدكتور عبد الرزاق السنهوري واثرة في القانون العراقي تشريعاً وقضاءً وفقهاً.

خلال عمادة الدكتور السنهوري لكلية الحقوق في القاهرة تم اختياره من قبل الحكومة المصرية لرئاسة الوفد المصري الذي تشارك في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد في لاهاي.

كما أن الإدارة المصرية عهدت اليه في أواخر عام 1936م بمهمة وضع مشروع القانون المدني وقد انجزه رافضاً الحصول على مكافئة مالية وقد تم تشريعه وإقراره في شهر يوليو سنة 1948 وعدَّ نافذاً ابتداء من سنة 1949 والذي ما زال إلى الآن سارياً في مصر.

وبعد انتهاء السنة الدراسية 1936–1937، أُبعد السنهوري هذه المرة عن مجال التدريس وعمادة كلية الحقوق ليس فصلاً وتجريداً له من مهنته كما حصل عام 1934 بل نقل إلى السلك القضائي فأصبح قاضياً في المحكمة المختلطة في المنصورة وبعد ذلك إلى وزارة العدل ليشغل منصب وكيل وزارة العدل ثم بعد ذلك نقل إلى وزارة المعارف ليكون مستشاراً ثم وكيلاً لوزير المعارف حتى تم ابعاده من وظيفته هذا عام 1942 مما دعاه لامتهان مهنة المحاماة، والمحاماة هي الملجأ الثاني للسنهوري كلما أبعد عن مركزه الوظيفي في مؤسسات ودوائر الدولة، فهو يمتهنها على الرغم من أنه لا رغبة له بالعمل بصفته محامياً ولذلك كان امتهانه للمحاماة مدة زمنية قصيرة سواء في المرة الأولى أم الثانية.

أن الدكتور السنهوري كان وثيق الصلة بالعراق وتربطه علاقات حميمة بالعراقيين وخاصة القانونيين منهم، فقد عاد مرة أخرى إلى بلاد الرافدين في سنة 1943 وفي حينها كان المرحوم نوري السعيد رئيساً للوزراء وقد طلب إلى الدكتور السنهوري أن يتم ما كان بدأه من وضع مشروع القانون المدني العراقي وخاصة أنه كان قد وضع أحكام عقد البيع كجزء من القانون المدني عندما كان سابقاً في العراق عميداً لكلية الحقوق خاصة وأن الحكومة العراقية قد شكلت في هذه المرة لجنة من كبار لجان القانون العراقيين ليكون السنهوري رئيساً لهذه اللجنة ومشرفاً عليها وذلك لاستكمال أحكام القانون المدني.

وعلى الرغم من وجود السنهوري في بغداد وابتعاده عن مصر إلاّ أن الحكومة المصرية، وهي حكومة حزب الوفد التي كانت برئاسة مصطفى باشا النحاس والتي تشكلت بالقاهرة في 26 من مايو سنة 1942 واستمرت بالحكم حتى 8 أكتوبر من سنة 1944 ما كان يروقها إكرام العراقيين للدكتور السنهوري ولم تكن راضية عن علاقته بالعراقيين خاصة وأن حكومة الوفد سبق لها أن أبعدته عن عمله الوظيفي في مصر فأخذت هذه الحكومة تضغط على الحكومة العراقية لإخراج السنهوري وطرده من العراق واشتدت الضغوط المصرية على العراقيين حتى وأن الحكومة العراقية وجدت نفسها في حرج بالغ فهي لا تريد المشاحنة مع المصريين والاصطدام مع السلطة المصرية وفي الوقت نفسه ولاعتزاز العراقيين بالدكتور السنهوري وخاصة رجال القانون ولزيادة ضغوط الوفديين الحاكمين في مصر اضطرت الحكومة العراقية إلى إخفاء الدكتور عبد الرزاق السنهوري خارج العاصمة العراقية بغداد وتوطينه في اقرب مدينه من العاصمة وهي مدينة بعقوبة ووفرت له سكناً مناسباً فيها، ومدينة بعقوبة هي مركز محافظة ديالى وتقع شرق العاصمة بغداد بنحو 55 كيلومتراً وتعرف بمدينة البرتقال لكونها محاطة بمزارع البرتقال وكثرة البساتين العامرة وهي حقاً مدينة جميلة ومريحة وهادئة وقد نالت اعجاب السنهوري وكان طلبته السابقون محبوه ومريدوه من رجال القانون العراقيين يتوافدون لزيارته في تلك المدينة.

غير أن ضغوط الحكومة المصرية على الحكومة العراقية أخذت تشتد وتزداد وكادت تؤدي إلى القطيعة بين القاهرة وبغداد بسبب الحاح الحكومة المصرية على طرد السنهوري من العراق وارساله إلى مصر. وهنا تدخل رئيس الوزراء السوري المرحوم سعد الله الجابري لحل هذه المشكلة العالقة بين حكومة بغداد وحكومة القاهرة فاقترح على الحكومة المصرية والحكومة العراقية استضافة الدكتور عبد الرزاق السنهوري في دمشق لاستكمال مسودة القانون المدني العراقي فيها ومن ثم تكليفه بوضع مشروع لقانون مدني خاص بسوريا وهو ما تم فعلاً فقد سافر الدكتور السنهوري إلى سوريا ومكث في دمشق وظل العراقيون وخاصة لجنة القانون المدني العراقي التي كان يرأسها يتواصلون معه في بلاد الشام. وقد مكث السنهوري بدمشق نحو ثمانية أشهر.

بيد أن ذلك الاجراء الذي تم الاتفاق عليه بين حكومات مصر وسوريا والعراق في بادئ الأمر بشأن السنهوري، سرعان ما عدلت

عنه حكومة الوفد المصرية إذ تراجعت وعادت إلى موقفها العدائي اتجاه الدكتور السنهوري ورفضت استضافة السوريين له فأخذت تزيد من ضغوطها على دمشق كما كانت تقوم من قبل باتجاه الحكومة العراقية مشددة ومصرّة على طرد الدكتور السنهوري وترحيله إلى مصر، كما هددت بسحب جميع المعلمين والمدرسين والأساتذة المصريين من سوريا والعراق.

بسبب هذه الضغوط من قبل حكومة مصطفى النحاس وجد السنهوري نفسه مضطراً لمغادرة بلاد الشام والعودة إلى بلاده مصر فسافر إلى مسقط رأسه مدينة الإسكندرية. وعندما كان في سوريا بالإضافة إلى وضعه مسودة القانون المدني العراقي وكذلك مسودة القانون المدني السوري لطلب الحكومة السورية منه ذلك فإنه كان أيضاً يعد في دمشق أول مخطط لقيام اتحاد يجمع الدول العربية وذلك عام1944 وقبل تأسيس جامعة الدول العربية، كما أنه وفي الوقت نفسه اعد مشروعاً لإنشاء معهد الدراسات والبحوث للدراسات العليا الذي تأجل تنفيذه حتى عام 1952 في إطار جامعة الدول العربية الذي ما زال قائماً إلى الآن في القاهرة.

عند وصوله للإسكندرية في شهر تموز عام 1944 شاءت الاقدار أن تنصفه من الظلم الذي تعرض له من قبل حكومة مصر الوفدية إذ أقيلت هذه الحكومة التي يرأسها مصطفى النحاس بموجب إرادة ملكية في اليوم الثامن من شهر أكتوبر من سنة 1944.

وحينها كان السنهوري مقيماً في الإسكندرية، قامت مجموعة من رجال القانون العراقيين بزيارته هناك ومنهم أعضاء اللجنة القانونية الخاصة بوضع مشروع القانون المدني العراقي وهذه اللجنة كان يرأسها السنهوري وذلك لإعداد الصيغة النهائية لمشروع هذا القانون الذي تأخر سنوات عدة وبعد ذلك المخاض العسير ولد مشروع القانون المدني العراقي واكتمل على ارض الإسكندرية بمصر بعد أن بدأت أولى خطوات إعداده في العراق ومن ثم سوريا لينجز كلياً في بلاد النيل.

وقد تم تشريعه من قبل الحكومة العراقية ونشره بالجريدة الرسمية–جريدة الوقائع العراقية بتاريخ 1951/9/8 وأصبح يحمل الرقم 40 لسنة 1951 إلاّ أن نفاذه والعمل بموجب أحكامه تم بعد مضي مدة سنتين من ذلك التاريخ ولا تزال أحكامه سارية حتى الآن.

إن القانون المدني العراقي قد استغرق إعداد مسودة مشروعه سنوات عديدة وعانى مخاضاً عسيراً حتى اكتمل وضع أحكامه إلاّ أنه مع كل تلك المعوقات يعد من أرقى وأنضج القوانين المدنية في الدول العربية ويقول الدكتور السنهوري بشأنه: "أن القانون المدني العراقي يتميز باتجاه خاص ينفرد به عن القانون المصري وعن سائر القوانين المدنية الحديثة فهو أول قانون مدني حديث يتلاقى فيه الفقه الإسلامي والقوانين الغربية الحديثة جنباً إلى جنب بقدر متساو في الكم والكيف، وتَعدّ هذه التجربة من أخطر التجارب في تاريخ التقنين الحديث".

بعد أن عانى السنهوري اضطهاد الوفديين له وبعد إقالة حكومتهم بقرار من الملك فاروق انكشفت الغمة عن الدكتور السنهوري فأصبح هو نفسه من رجال السلطة إذ تولى مناصب عدة مهمة في الحكومة المصرية وقد عين وزيراً للمعارف المصرية لمرات عدة خلال السنوات 1945–1949. خلال توليه المسؤولية الأولى في وزارة المعارف (وزارة التربية والتعليم) قد شارك في تأسيس جامعة فاروق في الإسكندرية وكذلك جامعة محمد علي. كما أنه أصبح عضواً في مجمع اللغة العربية سنة 1946.

وفي سنة 1949 عين الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيساً لمجلس الدولة المصري وهو يُعدّ ثاني رئيساً لمجلس الدولة المهم الذي يعد احد أعمدة السلطة القضائية في مصر، إذ تم إنشاؤه على غرار مجلس الدولة الفرنسي ويكاد يكون هذا المجلس الفريد المتخصص بالدول العربية ودول الشرق وكان للسنهوري دور فعال ومتميز في تطوير وتنظيم إدارة مجلس الدولة المصري وتحسين أسس عمله فقد حول هذا المجلس إلى واحة للحريات وجعله منبراً للعدالة واحقاق الحق وتشهد القرارات والأحكام القضائية العادلة التي صدرت في حينه على مدى نزاهة وإخلاص هذا الرجل الفذ وجديته لتحقيق العدالة واعلاء شأن القانون، كما أن السنهوري اصدر أول مجلة قانونية لمجلس الدولة المصري.

وحين قام مجموعة من الضباط الاحرار بثورة يوليو وقاموا بإعلان إزاحة الملك فاروق عن السلطة في مصر، ركنوا إلى

السنهوري ليكتب لهم وثيقة تنازل الملك فاروق عن عرشه لابنه الرضيع تحت الوصاية أحمد فؤاد الثاني.

وقد استمر السنهوري رئيساً لمجلس الدولة حتى يوم 29 مارس من سنه 1954م، إذ قامت مظاهرة انطلقت في الجيزة باتجاه مبنى مجلس الدولة فاقتحمته في اليوم المصادف 1954/3/29 وقامت ثلة من المتظاهرين بالاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهوري فاعتدوا عليه بالسباب والشتائم ووجهوا له ضربة قاسية إلاّ أن أحد السعاة العاملين بالمجلس ذاد بنفسه عن الدكتور السنهوري فتلقى تلك الضربة الموجهة للدكتور السنهوري إلاّ أن الدكتور لم يسلم من الأذى البدني الذي الحقوه به وبعد ذلك جرى اخراج السنهوري ملفوفاً بسجادة من مبنى مجلس الدولة وادخل في حينها إلى أحد المستشفيات لتلقي العلاج بسبب ما تعرض له من ضربات وكدمات.

ومنذ ذلك التاريخ تم ابعاد الدكتور السنهوري عن رئاسة مجلس الدولة وأُبعد تماماً عن القيام بأية وظيفة في الدولة وفرضت عليه إقامة جبرية وعزلة تامةً في منزلهِ ومنع حتى من السفر ولم يسمح له به إلاّ لمرة واحدة بتدخل من امير دولة الكويت في سنة 1960 وقد وضع خلال سفرته هذه دستور دولة الكويت بعد استقلالها وأسس استكمال المقومات الدستورية والقانونية للكويت لكي تتأهل لعضوية الأمم المتحدة.

وعدا تلك الرحلة كان السنهوري قابعاً في بيته منذ أن تم عزله من رئاسة مجلس الدولة وحتى توفاه الله في يوم 21 يوليو/تموز 1971.

أما أعمال الدكتور عبد الرزاق السنهوري وانجازاته الفكرية وما أنتجه وما قدمه من إبداعات فلا يتسنى لنا عرضها والوقوف عليها جميعاً فما قدمه عندما كان استاذاً أو قاضياً أو محامياً وكذلك عندما كان وزيراً فله من الدراسات والأبحاث والآراء الفقهية التي طرحها ونشرها مما لا يمكن حصره ومنها أيضاً أبحاثه التي طرحها في مؤتمر اللغة العربية عندما نال عضوية مجمع اللغة العربية إضافةً إلى أبحاثه التي قدمها في المؤتمرات الدولية التي شارك فيها وكذلك نتاجه الفكري الذي كان قد نشره في الخارج ونشير هنا إلى ذكر بعض اثاره وأعماله التي تيسر الاطلاع عليها فهي جزء يسير من الكثير الذي قدمه خلال حياته ففي مجال التشريع أنجز العديد من مشاريع القوانين التي شرعت في أغلب الدول العربية منها القانون المدني المصري ومذكرته الايضاحية، ثم القانون المدني العراقي ومذكرته الايضاحية وكذلك القانون المدني السوري ومذكرته الايضاحية وأيضاً قانون البينات، وأيضاً قام المرحوم السنهوري بكتابة مشروع القانون المدني الليبي ومذكرته الايضاحية كما أعدّ دستور دولة السودان ودستور دولة الكويت وكذلك قوانين الكويت التجارية والجنائية وأيضاً قانون الشركات الكويتي اضافةً إلى جميع مفردات القانون المدني النافذ الآن في الكويت وكثير من القوانين وكان آخرها وقبل وفاته بمدة وجيزة، قيامه بصياغة أحكام دستور دولة الامارات العربية المتحدة.

أما الكتب الفقهية وخاصةً تلك المؤلفات الرائعة في فقه القانون المدني فهي عديدة وأهم كتاب الفه السنهوري في هذا المضمار هو كتاب الوسيط في شرح القانون المدني الذي الفه خلال عزلته في منزلهِ وهو بعشرة أجزاء و12 مجلداً وبحدود خمسة عشر ألف صفحة. فضلاً عن كتب القانون الأخرى التي عدَّت مناهج دراسية لطلبة كليات القانون سواء في مصر أو العراق وبقية الدول العربية الأخرى والتي تعد من أهم مصادر القانون وعلى وجه الخصوص القانون المدني فضلاً عن مجموعات من الكتب القانونية الاخرى.

وكذلك للدكتور السنهوري مؤلفاتٍ في الشريعة الإسلامية منها كتابه فقه الخلافة وغيره مما تركه من اثار فكرية رائعة اغنت المكتبة القانونية على وجه الخصوص وشاركت في تعزيز ثقافة أبناء الشعوب العربية.

رحم الله السنهوري فقد كان رجل القانون الأول في الوطن العربي فهو المشرع القدير والقاضي العادل الذي عرف مجموعة الأحكام القضائية المنصفة والعادلة وهو الأستاذ الجامعي المرموق والفقيه القانوني الذي أثرى المكتبة القانونية بمؤلفاته وأبحاثه ودراساته التي انارت العقل العربي.. ولذلك فإن التعابير والاوصاف التي يوصف بها قد لا تفي هذا الرجل حقه الذي قدمته مصر لجميع الأشقاء العرب.